

في عهد آدم سميث كان نظام الإنتاج المعروف بالرأسمالية يحل تدريجيا محل نظام الإنتاج السابقة لمبادئ الرأسمالية القائمة على أعمال آدم سميث والتي تتوافق كذلك مع الطريقة التي يفسر بها الليبرالية الاقتصاديون أعمال سميث في وقتنا الحاضر. [٤] تقوم الأسواق بتنسيق الأنشطة الاقتصادية للمجتمع. [٤] توجد أسواق واسعة لتبادل الأراضي والعمالة والسلع والمال. [٤] تحفز المصالح الذاتية للمستهلك النشاط الاقتصادي، [٤] يتمتع الأفراد بحرية إنشاء مشاريع تجارية جديدة دون تدخل الدولة. [٤] للأفراد الحق في الملكية الخاصة ويحق لهم الحصول على الدخل الذي يتدفق من تناول المبادئ الثلاثة الأولى طبيعة وسلوك الأسواق، والخدمات بشكل تلقائي أي يتم تحديد سعر السوق نتيجة تحديد المنتجين أسعار سلعهم ودفع المستهلكين مقابل الحصول عليها. من المميزات الأخرى للرأسمالية أسواق للعمل والأرض والمال، الاقتصادي "كارل بولني" حول كيفية ظهور الرأسمالية الحديثة، في بريطانيا مع عملية خصخصة الأراضي وانتقال الناس من الأرياف إلى المصانع الصغيرة في المدن، والعمالة للثورة الصناعية والنظام الرأسمالي الذي نعترف به أو نعرفه في وقتنا الحالي. تحدثنا في إطار الافتراضات عن المصالح الذاتية للأفراد كمحفز للنشاط الاقتصادي فسعي الأفراد لتحقيق مصالحهم وتلبية رغباتهم واحتياجاتهم وهذا يعني انخراطهم في عمليات الإنتاج اضطراب أو فوضى أو مشاكل اجتماعية لأنها تصب في النهاية بالصالح العام للمجتمع، العملية التنظيمية للأنشطة الاقتصادية وتحول المصالح من نطاق الأفراد إلى خدمة المصلحة العامة للمجتمع تقف خلفها المنافسة، ألن المنافسة تقيد وتضبط المصالح الذاتية للأفراد؛ كيف ذلك؛ الوقت تقديم سلع عالية الجودة أو خسارة أعمالهم. - التنافس بين المستهلكين أنفسهم عندما يكونوا على استعداد لدفع سعر مرتفع مقابل وبالتالي المنافسة تمنع المنتجين من رفع أسعار السلع وكذلك تمنع المستهلكين من خفض إلى تحفيز وتنظيم النشاط الاقتصادي وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع والدولة، ضمن المفهوم العام لليد الخفية كما تم تقديمه في المحاضرات السابقة. وبالتالي المنافسة السعرية تؤدي إلى تخصيص الموارد (تحديد نوع الإنتاج وحجمه وطريقة التكلفة وتزيد الجودة بشكل يحقق مصالح هذه الشركات والأفراد، بقاء هذه الشركات في الأسواق والحفاظ بحصتها السوقية. أما الركيزتين الأخيرتين فيتناولان حرية المشاريع والملكية الخاصة. فحرية الأفراد في إنشاء المشاريع تعني أن المؤسسات والشركات يمكنها بسهولة توجيه الموارد إلى إنتاج السلع والخدمات ذات الطلب المرتفع مع تكثيف الضغوط التنافسية في هذه الصناعات، وفي نفس الوقت عندما يكون الأفراد أحراراً في اتخاذ خياراتهم المهنية، بشكل طبيعي للمهن أو خطوط العمل التي من المحتمل أن يكونوا فيها أكثر إنتاجية ويبحثون عنها. أما الحق في الملكية الخاصة فهو حق قانوني يتيح لهم امتلاك رأس المال على شكل أرباح تتأتى من الفرق بين تكاليف الإنتاج وإيراداته، فعندما تكون حقوق الملكية أقل وضوحاً، الحافز استخدام الموارد بكفاءة بشكل مربح، على القيام باستثمارات في تحسينها وتوفير للمالك الضمانات التي يمكن من خلالها الحصول على الثمن اللازم للقيام بذلك. وأخيراً أن أكثر ما يشتهر به سميث وجهة النظر بأن الاقتصاد الرأسمالي مثالي إلى حد كبير؛ التي يرغب فيها المستهلكون. ذاتي التنسيق؛ المستهلكين وتفضيلاتهم المتغيرة باستمرار للمنتجين. أ على ما سبق آمن سميث بحرية عمل الأسواق وقيادة القوى الاقتصادية داخل السوق لكافة الأسواق، كتوفير الأمن، والبنية التحتية اللازمة لعمل الأسواق. الليبرالية وأهم مراحل التحول في إطار الاقتصاد الدولي كانت مساهمات آدم سميث جزءاً أنتجت تغييرات اقتصادية وسياسية من حركة فكرية أوسع ريكاردو ليبرالية سميث في الشؤون الدولية، فرضتها بريطانيا على استيراد الذرة وبعض المواد الغذائية من أجل حماية المنتجين المحليين والحفاظ على أسعار الحبوب مرتفعة. ووجد أن التجارة الحرة تنتج الكفاءة (الربح) والكفاءة هنا تعادل قيمة الحرية عند سميث. بأن السوق الدولي الحر يحفز الصناعة ويشجع الابتكار ويخلق منفعة عامة من خلال زيادة الإنتاج والتبادل. ونظر إلى أن نتائج العلاقات بين الدولة والسوق والمجتمع لعبة محصلتها إيجابية، ما ينطبق على العلاقات بين الدول والأسواق والمجتمعات العالمية، وإيجابياتها تجمع بين- الدول من خلال رابط مشترك من المصالح الاقتصادية والعلاقات السياسية. جون ستيوارت ميل (1806-1848) ساعد جون ستيوارت ميل في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي في إعادة تعريف الليبرالية الاقتصادية مع بعض تطبيقات الفلسفة الاجتماعية، الرأسمالية كانت مدمرة في بعض الجوانب الأخلاقية، للثورات والإصلاحات التي أضعفت السلطة المركزية وعززت الحرية الفردية في الولايات إذ شكك ميل في أن المنافسة والحرية الاقتصادية المتأصلة في الرأسمالية ستدفع تلقائياً السعي وراء المصلحة الذاتية تجاه تحقيق رفاهية المجتمع، المصانع لكنهم يعيشون في ظروف سيئة أكثر من تلك التي كانت موجودة في عصر سميث وريكاردو، واعترف ميل بالمشاكل الناتجة عن عدم المساواة المتأصلة في السوق، الدولة إجراءات حاسمة لتكملة عمل السوق، وتصحيح إخفاقاتها أو نقاط ضعفها. حيث دعا إلى اتخاذ إجراءات انتقائية للدولة في بعض المجالات كمساعدة الفقراء، المبادرات الفردية غير كافية في تعزيز الرعاية الاجتماعية. تعكس آراء ميل بشأن القضايا الاجتماعية تطور

الليبرالية في وقت كان المبدأ التوجيهي ال يزال مبدأ "دعه يعمل" أي الحرية الاقتصادية للأفراد، إطار رؤيته للمشاكل أو الآثار الاجتماعية للرأسمالية هما: - متى يكون من ال مبرر للحكومة استخدام يدها المرئية لمساعدة أو استبدال اليد الخفية - ما هي الحدود التي يعتبر عندها تدخل الدولة ضاراً في الحقوق والحرريات الفردية؟ جون كينز والكساد الكبير كان كينز من أكثر الاقتصاديين نفذاً في القرن العشرين، على النظرية الليبرالية الاقتصادية أدت إلى ظهور الكينزية أو الاتجاه الكينزي داخل الليبرالية الاقتصادية، فعلى غرار جون ميل اهتم كينز بالتأثير السلبي للأسواق على المجتمع. عبر كينز عن شكوكه في فرضية اليد الخفية في ضوء أزمة الاقتصاد العالمية الصعبة عام 1929 . لم يستطع السوق أن يستعيد توازنه كما كان من المفروض أن يحصل حسب سميث، استمرت حالة البطالة في مستوياتها العالية، كما استمر الكساد الاقتصادي. ثبت لكينز أن هنالك عملية تدهور لولبية في الاقتصاد: إذ انخفضت كميات تصنيع السلع، وأخذت وتيرة الاستغناء عن خدمات العاملين في التزايد، مشاعر المستهلك والمنتج بالطمأنينة والألم، بحيث يعتمد كل إلى الاقتصاد في نفقاته، الإنفاق (ما يسمى) التوفير بسبب الخوف. يستمر تناقص الطلب على السلع، وتلجأ الشركات إلى خفض الإنتاج وتقنين أمكنة العمل أكثر فأكثر، ويزداد هلع التوفير لدى الناس. باضطراب، وينزل الاقتصاد في منحدر كساد مستمر. أزمة الاقتصاد العالمية التي تحقق فيها هذا التحليل. لم يتع رف كينز فقط على حالته لم يستطع السوق فيها تأدية مهامه فحسب، فكرة لمجابهتها من خلال التوجيه المضاد لتيار الدورة الاقتصادية. طالب بتدخل نشط للدولة؛ السوق، وتعوض النقص في الطلب على السلع من قبل المستهلك الخاص، الاستدانة وزيادة الإنفاق. فإما أن تقدم الدولة أموالاً للمواطنين مباشرة، (إل أن مثل هذا الإجراء سرعان ما سيذهب إذا عمد الناس إلى الاستثمار في التوفير بسبب الشعور بالهلع وعدم الأمان)، وإما أن تقوم الدولة نفسها بالإنفاق وذلك أفضل فعالية، بناء مدارس مثال. مع مثل هذا الإنفاق الإضافي، استهلاكهم وطلبهم على السلع، وبالتالي تندفع عجلة الاقتصاد في الاتجاه الإيجابي. "إذا أنفقنا أكثر من مائة وخمسين مليون جنيه، فستزداد دخول الناس جميعاً، هنالك ضرورة لدفع مستحقات البطالة للعاطلين عن العمل، هذا الإنفاق الطريق أمام قدر كبير من الناس لإيجاد أماكن عمل لهم، منصبا على تدوير المال في الاقتصاد، وسيتم إنفاقه على طيف واسع من السلع، عدد قليل من الصناعات بشكل مربك". كلنا سنكون أمواتاً على المدى البعيد؛ ليجد توازنه كما افترض سميث. الاقتصادي، أهم من التفاؤل بمستقبل أفضل غير مؤكد، إل أن كينز اعترف مع هذا، بأن التدخل في السوق أمر مشوب بالمخاطرة، تخمين الوقت المناسب للتدخل، كما يصعب تقدير الحدود الصحيحة لمدى هذا التدخل. تبنى عليها تقديراتنا للمردودات المتوقعة. من استثمار ما بعد بضع سنوات، هي عادة معرفة منقوصة وغالبا ". أفكار كينز سيطرت على الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وعرفنا الليبرالية المتجذرة التي هدفت إلى استقرار الاقتصاد العالمي إلى عام 1973 م، أفكار المدرسة النيو-ليبرالية الاقتصادية وسادت إلى أن حدثت الأزمة المالية العالمية 2007-2008 حيث شهدت الاقتصاد العالمي عودة الكينزية، أو ما سمي بربيع كينز الثاني. تعتبر الليبرالية من الأسس المهمة في تطور النظام الرأسمالي الذي بدأ منذ عهد آدم سميث، حيث اعتمدت على آليات السوق لتنسيق الأنشطة الاقتصادية. في تلك الفترة، كان نظام الإنتاج الرأسمالي يهيمن تدريجياً على النظام القطاعي، مما يعكس وجود أسواق واسعة لتبادل الأراضي والعمالة والسلع. تعتبر المصالح الذاتية للمستهلك محفزاً رئيسياً للاقتصاد، وتعمل المنافسة على تنظيم النشاط الاقتصادي. يتمتع الأفراد بحرية تأسيس مشاريع جديدة بدون تدخل الدولة، كما يحق لهم امتلاك الملكيات الخاصة وتحقيق الدخل من ممتلكاتهم. تتطلب الأسواق الحديثة تسعير السلع والخدمات بشكل تلقائي، وقد تناول كارل بواني في أبحاثه كيفية ظهور الرأسمالية الحديثة في بريطانيا، مشيراً إلى عملية خصخصة الأراضي وانتقال السكان من الأرياف إلى المدن. تسلط المبادئ الاقتصادية الضوء على سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم، ويرتبط هذا السعي بالسلوك الاقتصادي الذي يعود بالنفع على المجتمع بشكل عام. المنافسة تحدد الأسعار وتضبط الأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في توجيه اهتمام الأفراد نحو الربحية، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والأسعار المعقولة. تُعد حرية المشاريع والملكية الخاصة من الركائز الأساسية للرأسمالية. تعطي حرية الأفراد في تأسيس المشاريع للمؤسسات القدرة على استغلال الموارد بكفاءة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبى احتياجات السوق. تعكس الملكية الخاصة الحقوق القانونية التي تدعم استثمارات الأفراد في تحسين مواردهم، مما يعزز من مستوى الكفاءة الاقتصادية في المجتمع. يعتبر سميث الرأسمالية نظاماً ذاتي التحفيز والتنظيم، مما يعني أن السوق يعمل على تلبية احتياجات المستهلكين بمساعدة المنافسة التي تضمن بقاء المؤسسات الاقتصادية والانخراط في التطور المستمر. وصولاً إلى ديفيد ريكاردو، الذي أخذ أفكار سميث ليوسع نطاقها، واهتم بالتجارة الحرة كمحرك للاقتصاد، حيث عارض القوانين الحمائية مثل الضرائب المفروضة على استيراد الحبوب. اعتبر أن التجارة الحرة تُسهم في الكفاءة الاقتصادية، حيث تعزز الإنتاجية، وتخلق

منافع عامة من خلال زيادة الإنتاج والتبادل. عرّفت أفكار ريكاردو التجارة الدولية كمزيج من المصالح الاقتصادية والسياسية، ويرى أن الروابط الاقتصادية تُعزز من العلاقات بين الدول. وجدت أفكار جون ستيوارت ميل في الليبرالية الاقتصادية تطبيقات فلسفية تركزت حول الأخلاق والتقدم الاجتماعي. انتقد ميل الرأسمالية على اعتبار أنها قد تؤدي إلى عدم المساواة، واعتبر أن الحكومة يجب أن تتدخل عند فشل السوق في تلبية احتياجات المجتمع. اقترح ميل أسئلة حول مدى ضرورة تدخل الحكومة، وما هي الحدود التي يمكن أن يؤدي تجاوزها إلى مضار في الحريات الفردية. ومع ظهور الكساد الكبير في الثلاثينات، أدت فكرة كينز إلى إعادة التفكير في المسار التقليدي لفهم السوق. اعتقد كينز، عكس سميث، أن السوق لا يستعيد توازنه تلقائيًا، وأن التدخل الحكومي يعد ضروريًا لتعويض النقص في الطلب. دعا كينز إلى تدخل الدولة من خلال الإنفاق الحكومي، مثل بناء مشاريع عمومية لخلق وظائف جديدة وتعزيز النمو. انتقد كينز الأفكار التقليدية واعتبر أن الأمل بخلاص السوق الذاتي ليس كافيًا، وبيّن ضرورة قيام الحكومة بدور نشط في دعم الاقتصاد. اكتسبت أفكار كينز شهرة كبيرة بعد أزمة الكساد الكبير، حيث أكد على أهمية التدخل الحكومي المباشر والحاجة إلى خلق فرص عمل لتعزيز النمو الاقتصادي. اعتبر كينز أن الفشل في تحقيق هذا الهدف سيؤدي إلى تدهور اقتصادي مستمر. وزعمت أفكاره أن السوق من الصعب عليه أن يُعيد توازنه في الظروف الصعبة وأكد على أهمية دور الحكومة في هذه الفترات. استمرت أفكار كينز في السيطرة على الاقتصاد الدولي حتى السبعينات، حيث تأثرت الأفكار النيولبرالية، والتي أعادت تأكيد دور السوق كآلية رئيسية. ومع وصول الأزمة المالية العالمية عام 2008، اختبر الاقتصاد العالمي عودة أفكار كينز، وأعيد إحياء النقاش حول دور الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي. بالمجمل، لعبت الليبرالية دورًا محوريًا في تشكيل المفاهيم الاقتصادية الحديثة، حيث تداخلت الأفكار التقليدية مع التحديات الاقتصادية الجديدة، مما أدى إلى تطور استراتيجيات جديدة تعكس الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة. من خلال التأكيد على أهمية التوازن بين حرية الأفراد وضرورة التدخل الحكومي، تستمر أفكار هذه الحركة الفكرية في التأثير على السياسة الاقتصادية اليوم، وتعكس تناقضاتها التعقيد في العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والدولة.